دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي
(دراسة ميدانية علي بنك ام درمان الوطني -2018م- 2020م)

د. الوليد عثمان / رئيس قسم المحاسبة / كلية العلوم الإدارية – جامعة العلوم والتقانة- السودان

المستخلص:

هدفت الدراسة الى اختبار ومعرفة اثر المراجعة الخارجية و الداخلية ولجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي , ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي لمعرفة اثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي . و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها : تقع المراجعة الداخلية ضمن هيكل تنظيمي يسمح بأداء مهامه بالشكل المناسب مما يحد من الفساد المالي, ويمتلك المراجع الخارجي مؤهلات علمية وكفاءة مهنية عالية تساعده في اتمام مهمته مما يحد من الفساد المالي, وتفهم لجنة المراجعة مسؤوليات وواجبات الادارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية عند اعداد التقارير المالية مما يحد من الفساد المالي. وكذلك توصلت الى مجموعة من التوصيات اهمها : ضرورة تفعيل اليات الحوكمة على ان تتضمن فرض عقوبات على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات ممارسات الفساد المالي ذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات وبغرض توفير الشفافية والموضوعية, وضرورة تركيز الجهات المستقلة عن مهنتي المحاسب والمراجعة على ايجاد الاليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الاخلاقي لهذه المهنة للحد من ممارسات الفساد المالي.

***الكلمات المفتاحية** : الفساد، الفساد المالي ، حوكمة الشركات، آليات الحوكمة.*

Abstract

The study aimed to test and know the impact of external and internal audits and audit committees in the framework of corporate governance in reducing financial corruption, and to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive approach to know the effect of accounting mechanisms for corporate governance in reducing financial corruption.

The study reached a set of results, the most important of which are: The internal audit is located within an organizational structure that allows the performance of its tasks in an appropriate manner, which limits financial corruption, and the external auditor possesses scientific qualifications and high professional competence to help him complete his mission, which limits the limits of financial corruption, and the audit committee understands The responsibilities and duties of management in relation to accounting estimates when preparing financial reports, which limits financial corruption.

I also reached a set of recommendations, the most important of which are: the need to activate the mechanisms of governance, provided that it includes the imposition of sanctions on economic institutions that carry out financial corruption practices, with the aim of contributing to the reduction of those practices and with the aim of providing transparency and objectivity, and the need to focus on the creation of mechanisms independent of the profession of accountant and auditing The guarantee for promoting and raising the ethical behavior of this profession to reduce the practices of financial corruption.

Key words: corruption, financial corruption, corporate governance, governance mechanisms.

المقدمة:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات ألهامة في كافة الإدارات و الشركات وفى المنظمات المحلية و الإقليمية و الدولية العامة و الخاصة و خصوصاً بعد سلسلة الازمات المالية المختلفة التى وقعت فيها كثير من الشركات و المؤسسات العالمية مثل الإنهيارات المالية التى حدثت في العديد من دول شرق أسيا و أمريكيا اللاتينية عام 1997م ، حيث يرجع جميع هذه الانهيارات الى الفساد الإدارى و المحاسبى بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خاصة ، تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم التى ظهرت في عصرنا الحالى كأداة لزيادة الثقة للمساهمين

مشكلة الدراسة:

1. هل تؤثر المراجعة الخارجية في إطار حوكمة الشركات علي الحد من الفساد المالي ؟
2. هل تؤثر المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات علي الحد من الفساد المالي؟
3. هل تؤثر لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات علي الحد من الفساد المالي ؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة مبدئياً من خلال الهدف العام الذي تسعى الدراسة لتحقيقه والمتمثل في التعرف علي الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي وبصورة تفصيلية , نتناول أهمية البحث من خلال ناحتين:

أولاً: الأهمية العلمية:

1. تقديم إفتراحات تسهم في خدمة الباحثين والعملية البحثية والمختصين في ذالك المجال.
2. تعتبر هذه الدراسة إضافة للمكتبات في السودان

ثانياً: الأهمية العملية:

1. تساعد علي توفير نظام يساعد البنوك علي تقديم تقارير حقيقة عن القوائم المالية
2. محاولة تقديم رؤية تساهم في تحسين دور البنوك في دعم التنمية والإستثمار الأجنبي

أهداف الدراسة:

يهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1. إختبار أثر المراجعة الخارجية في إطار حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي ؟
2. معرفة أثر المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي؟
3. معرفة أثر لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي ؟

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث بصياغية الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين المراجعة الخارجية في إطار حوكمة الشركات و الحد من الفساد المالي.
2. توجد علاقة بين المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات و الحد من الفساد المالي.
3. توجد علاقة بين لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات و الحد من الفساد المالي.

نموذج الدراسة:

المتغير المستغل — المتغير التابع

حوكمة الشركات

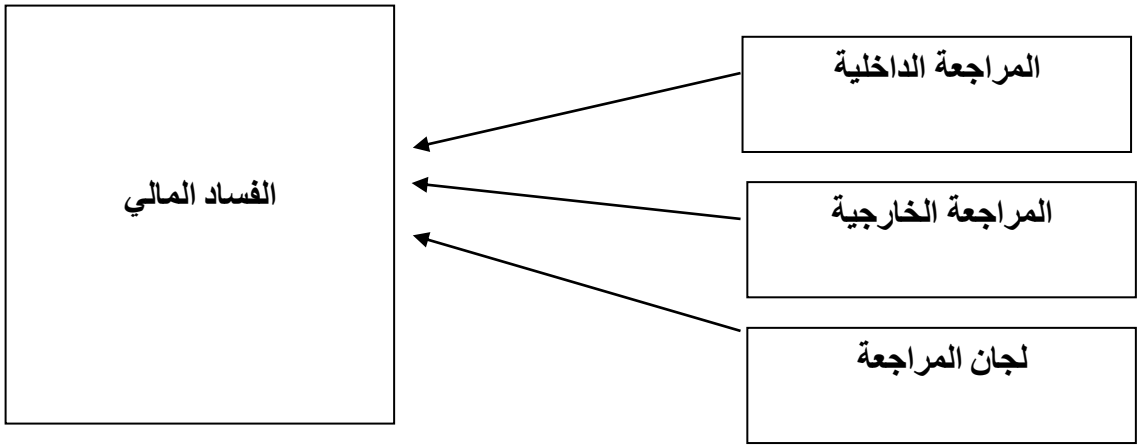

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة إستخدام الباحث المنهج الوصفي لمعرفة أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي.

مصادر البيانات:

تم تقسيم مصادر البيانات إلي القسام الآتية:

- مصادر الأولية: الكتب, والدوريات العلمية, والرسائل الجامعية.
- مصادر ثانوية: إستمارة الإستبانة

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: 2018م-2020م
- الحدود المكانية: بنك أم درمان الوطني .

الدراسات السابقة :

دراسة : shaqqour، 2017م

هدفت الدراسة الى معرفة تاثير آليات حوكمة الشركات على جودة المراجعة الداخلية و الى دراسة العلاقة بين مجموعة من آليات الحوكمة التى تشمل حجم مجلس الادارة على زيادة جودة التقارير المالية التى ترفع الى المساهمين و المستثمرين وزيادة الرقابة على الشركات المدرجة فى بورصة عمان . أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى . أستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات من الشركات المدرجة فى بورصة عمان . توصلت الدراسة لى ان اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين المستقلين وعدد اجتماعات لجنة المراجعة و تؤثر على جودة المراجعة الداخلية للشركة ولكن مجلس الادارة لم يؤثر على جودة المراجعة الداخلية . أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الشركات على الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية من اجل زيادة جودة المراجعة الداخلية .

دراسة : دودين ، (2015).

هدفت الدراسة الي القاء الضوء علي مفهوم حوكمة الشركات من حيث النشأة و التطور و الاهمية ، وكذلك استعراض اهم اليات الحوكمة و التركيز علي دور لجان المراجعة في مجالس الادارة باعتبارها . توصلت الدرسة الي ان تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج و الحل الفعال لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والاداري ،و لتعزيز الرقابة ، ولضمان حقوق اصحاب المصالح داخل الشركة وخاصة المستثمرين . وكذلك اضحت اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في ادارة الشركات حاجة ملحة في ظل العولمة و الانفتاح الاقتصادى ، والازمات الناجمة عن سوء ممارسات الادارة في الشركات .

دراسة : جنة ،(2014م)

هدفت الدراسة الى معرفة دور نظم الرقابة الداخلية فى تحقيق الافصاح و الشفافية وتفعيل دور مجلس الادارة و حقوق المساهمين. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطى الوصفى . استخدمت الدراسةاستمارة الاستبانة لجمع البيانات من سوق الخرطوم للاوراق المالية باخذ عينة من المحاسبين و المارجعين . توصلت الدراسة الى ضرورة تطبيق حوكمة الاشركات و الاستفادة من لمزاياء التى تحقق للدول التى قامت يتطبيقه فى الاداء . تعتبر لجان المراجعة و مسؤلية مجلس الادارة اهم اليات حوكمت الشركات . اوصت الدراسة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وتفعيله بمسؤولية مجلس الادارة و المعاملة العادلة و المتساوية بين جميع حقوق المساهمين مما يساعد على جودة القوائم و التقارير المالية .

دراسة : فهيم، (2013م)

هدفت الدراسة الى قياس دور اليات حوكمة الشركات فتصنيف فجوة التوقعات فالمراجعة و شركات المساهمة العامة وذلك سعياً لتعزيز الاثقة فى مهنة المراجعة و المحاسبة و تعزيز الثقة فى المعلومات التى تقدمها الى المستخدمين. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطى و الاستقرائى التاريخى و الوصفى . استخدمة الدراسة استمارة الاستبانة لجمع الابيانات من الشركات المساهمة العامة اليمنية باخذ عينة من المحاسبين و المراجعين الايمنيين. توصلت الدراسة الى ان يتم تعيين المراجعين الداخلين ذوى كفاءة مهنية وعلمية يؤودى الى تضييق فجوة التوقعات . وان استقلالية امراجع الداخلى تساعد على تقليل فجوة المراجعة . اوصت الدراسة بضرورة ان

يكون اعضاء مجلس الادارة من زوى الكفاءة العالية حتى يتسنى لهم الاشراف على الادارة التنفيذية و الحفاظ على حقوق المساهمين و الاطراف الاخرى

دراسة: بروش و دهيمي (2012م)

هدفت الدراسة الي ابراز مفهوم الفساد المالي و الاداري وذلك للتعرف علي اسبابه واثاره الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و كذلك التطرق الي تحديد مفهوم حوكمة الشركات ، و المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وكذلك معالجة مختلف المزايا والاليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة في سبيل معالجة ظاهرة الفساد المالي و الاداري ، توصلت الدراسة الي ضرورة وضع انظمة فعالة وجدية لتقويم اداء الموسسات من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية و غير المادية لكي لا تكون مبررا لتجميد مكافحة الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد ، كذلك تساعد حوكمة الشركات الجيدة علي جزب الاستثمارات الاجنبية او المحلية ، كما تساعد علي الحد من هروب رؤوس الاموال و مكافحة الفساد .

دراسة : Habbash، (2010م)

. هدفت الدراسة الى التحقق فى تاثير حوكمة الشركات على زيادة جودة عمل المراجع الخارجى و ممارسة Yدارة الارباح. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى الوصفى . أستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات من بورصة المملكة المتحدة. توصلت الدراسة الى ان حجم مجلس الادارة واستقلاليته واستقلالية لجنة المراجعة وخبرتها واستقلالية لجنة الترشيح ومجلس الادارة و المراجع الخارجى يؤثر تاثيرا سلبى على ادارة الارباح لمستوى كبير . اوصت الدراسة باجراء بحوث اضافية لمبادى وآليات حوكمة الشركات التى تؤثر على زيادة جودة عمل المراجع الخارجى وتقيد ادارة الارباح .

المبحث الثاني : حوكمة الشركات

مفهوم حوكمة الشركات

في البداية لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من الإستخدام الواسع لمفهومها في الدول المتقدمة ألا أن البحوث والدراسات تشير إلى أنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد لها بالغة العربية بل يتجاوز ذلك، حيث أن المفهوم لا تتبناه الجهات الرسمية المشرفة لقطاعات التجارة والمال والعالم العربى ومن ضمن التعاريف التى وجدت في أدبيات المحاسبة والمراجعة أن حوكمة الشركات عبارة عن القواعد التى توجه سلوك لشركات و حاملى الأسهم و مديرى الشركات وكذلك إلى إجراءت الحوكمة الرامية الى تعزيز و فرض تطبيق تلك القواعد (فهد:2014:ص454).

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية Organisation for Economic -Obration and Development بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمون على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين(محمد:2012:ص2012).

عرفت إيضاً بأنها هي الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإستثمارات والمقترحات لبورصة الإوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الاخرى وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات من إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم لها ومجموعة أصحاب المصالح الاخري، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذى يمكن من خلاله وضع أهداف للشركة وتقدير الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف التى

أهمية حوكمة الشركات

ظهر مفهوم حوكمة الشركات كأحد الحلول المقترحة لمشاكل الوكالة والتى من شأنها التاثيرعلى أداء الشركات، والتاثير على الأداء الإقتصادى للدولة ككل، لذا فإن تطبيق هذاالمفهوم والنموزج الذى يتلاءم مع الخصائص الاقتصادية لبيئة الأعمال تطبيقاً صحيحاً سوف يعود بالنفع، ويؤدى إلى تحقيق الغرض من وراء تطبيقة، وتقصر أهمية الحوكمة في الأتى(بهاء الدين:2009:ص7):

1. محاربة الفساد المالي والإداري الداخلي في الشركة وعدم السماح بوجوده أو إستمراره(زهاء:2010ص8).
2. الوصول إلي أفضل ممارسات للسلطة في الشركة.
3. الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التى تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها وإعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات (هوام:2010:ص10).

أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في ضمان الشفافية والإفصاح وتحسين مستوي التنمية الإقتصادية والإجتماعية, وضمان تطبيق معايير سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة, وتوفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.

خصائص حوكمة الشركات

من خلال مجموعة مفاهيم المختلفة التى أعطيت لحوكمة الشركات والتى شملت جوانب عديدة ومتنوعة تنوع وجهات النظر حول هذا المصالح ، نجد أنها تتميز بجملة من من الخصائص.

ويمكن تلخيص أهم خصائص حوكمة الشركات فيما يلى (طارق:2005:ص3):

– **الإستقلالية:** ويقصد بها إستقلالية مجلس الأدارة والجان التابعة له، وانه لايوجد ضغوط علية .

– **المسإلة:** للمساهمين الحق فية مسإلة ومحاسبة أعضاء مجلس الإدارة والجان التابعة له، والإدارة العليا، التدقيق الداخلى والخارجى، والإدارة التنفيذية عن قراراتهم وإمكانية تقييم وتقدير أعمالهم .

– **المسؤولية:** ونعنى تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوى المصلحة في الشركة(براهمة:2014:ص15).

– **العدالة والأمانة:** ويقصد بها احترام حقوق مختلف أصحاب المصالح في الشركة والعدل في المعاملة بينهم وذلك بكل أمانة.

– **الشفافية** : وتعنى تقديم صوره حقيقية واضحة لكل ما يحدث داخل كيان الشركة، مثل الافصاح عن أهدافها المالية، نشرة القوائم والتقارير المالية السنوية في الوقت المناسبين، وتقويم الحسابات طبقاً لمبادئ المحاسبة العامة والمقبولة دولياً .

– **الانضباط:** إتباع السلوك الاخلاقى المناسب والصحيح

– **المسؤولية الاجتماعية**: النظر إلى الشركة كمواطن جيد .

– **المشاركة**: تعتبر المشاركة الحجر الاساسى في الحوكمة الرشيدة، ويمكن ان تكون المشاركة مباشرة او من خلال شركات شرعية تمثل الاطراف المختلفة.

مبادئ حوكمة الشركات

نظراً للإهتمام المتزايد لمفهوم حوكمة الشركات، هناك العديد من المبادرات الرامية إلى وضع مبادئ لحوكمة الشركات وتتمثل في الآتي:

1/ حقوق المساهمين: هدفها تعطي العملاء حق نقل ملكية السهم، والتصويت في الجمعية، وإختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح، وتدقيق القوائم المالية(فاتح:2011:ص12).

2/ وجود إطار فعال ومحكم للحوكمة: لابد من وجود إطار فعال للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف مع ضمان الإلتزام بكاقة القوانين واللوائح.(بوطلاعة:2012:ص7).

3/ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة على الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسية القانون.

4/ الإفصاح والشفافية: يتضمن الآليات التي تحدد السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة, كما يجب على نظام الحوكمة أن يكفل تحقق الإفصاح الدقيق للمعلومات في الوقت الملائم(محمد:2015:ص30).

5/ مسؤولية مجلس الإدارة: يساعد علي توضح الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وتكوين مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة وإستقلاليتها،

6/ المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار الحوكمة معاملة متكافئة لكافة المساهمين، دون ما تفرقة بين كبار المساهمين وصغار المساهمين داخل أو خارج القطر

آليات حوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات في المراجعة الداخلية والخارجية ومسؤولية مجلس الادارة ولجان المراجعة ويمكن تلخيصه في الآتي (عرفان:2007:ص86).

1/ مجلس الإدارة: عرف مجلس الإدارة بأنه مجموعة من الأعضاء يختارهم الملاك لينوبوا عنهم في إختيار الرقابة على إدارة الشركة ويتم إنتخابه أو إختياره بمعرفة الملاك لكي يمثلهم ويلبي مصالحهم، (الخير:2015:ص30).

2/ المراجعة الداخلية: أدت الفضائح المالية للعديد من الشركات العالمية في السنوات الأخيرة إلى زيادة الإهتمام بدور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات بإعتبارها أساس لحوكمة الشركات ومجال حوكمة الشركات (عفت:2010:ص41)

3/المراجعة الخارجية: عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية American Accountancy Association (A.A.A) المراجعة الخارجية بأنها هي عملية منظمة للخصول على الأدلة والقرائن الموضوعة المتعلقة بالتأكيد من الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتحديد مدى الإتساق من هذه التأكيدات والمعايير الموضوعة، وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات(ياسر:2015:ص50).

يطلب من الشركة الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب المراجعة، وفي حالة صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العلمية، تطلب الشركة من الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للشركة، ومن ثم يقوم المراجع الخارجي بتزويد لجنة المراجعة بنسخه من تقريره، ويجتمع المراجع الخارجي مع لجان المراجعة بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً(خالد:2012:ص566).

4/ لجان المراجعة:هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تعمل علي التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في عملية المراجعة.

المبحث الثالث : الفساد المالي

إن اهتمام المجتمع الدولي بمسائل الفساد ليس ظاهرة عابرة فالواقع حاليا أن الفساد يعرقل النموالاقتصادي والتنمية المستدامة وكثيرا ما يسفرعن انتهاكات لحقوق الإنسان .ولذا يلزم أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بمافيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني التزاما راسخا بوضع حلول لهذه الآفة وتنفيذها تعالج قضايا المساءلة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول اجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدورالحافز والداعم لجهود الإصلاح في آن واحد .

فالتعقيد الشديد الذي يطبع الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليين أمر ينأساسيين لنجاح تنفيذ استراتيجيات تحسين النزاهة في إدارة الحكم.

وتعد مجتمعات البلدان النامية من اكثر بلدان العالم تأثيرا بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الإداري تكمن في كونها لا يمكن أستئصالها من الجذور،بل ما يمكننا القول هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره.

كما أن منع الفساد مسألة مهمة في السياق الاجتماعي والسياسي، كما يتضح ليس فقط من الحالات الأخيرة من الفساد، ولكن أيضا عن طريق زيادة الوعي بهذه المشكلة.إذ يسبب الفساد أضرار اقتصادية خطيرة تتعارض مع المنافسة العادلة ويضعف الثقة في سلامة وسير عمل الإدارة العامة. من أجل محاربة الفساد على كافة مستويات الإدارة، فمن المهم تعزيز اليقظة تجاه النشاطات المتصلة بالفساد، مع التركيز على منع مثل هذا النشاط بالتدابير الوقائية، بما في ذلك آليات وضع رقابة فعالة والتي تكون ضرورية لمواجهة العديد من العوامل التي تساهم في الفساد.

وتختلف أنماط الفساد من مجتمع لآخر وعلى مر الزمن. مما يوجب دراسة دور كل من "أصحاب المصلحة الداخلية في المجتمعات النامية (مثل السياسيين وشركات الأعمال و صغار موظفي الخدمة المدنية) وكذلك الجهات الخارجية (بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية). بالإضافة إلى ذلك ينبغي باستراتيجيات الإصلاح ان تأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية والقانونية وسياسية مختلفة على نطاق واسع. وتحتاج فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد إلى أن تكون متلائمة مع البيئة الاجتماعية التي يحدث فيها الفساد

انَ الفساد ظاهرة معقدة تنطوي على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي، فقد تكون ذات أسباب متعددة، مثل عدم اتساق القوانين وعبء الحياة الاجتماعية وعدم وجود مراقبة فعالة. وبالتالي فإن معظم حالات الفساد له تداعيات أهمها هو تأثيره السلبي على التنمية، وبالتالي تحويل أهدافها، وتبديد الموارد والإمكانيات وتعيق التقدم، وتقويض فعالية وكفاءة عمليات التنمية وبالتالي خلق حالة من القلق وعدم الرضا.

ومن اجل الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب برامج إصلاح شاملة بدعم سياسي قوي واستراتيجية خاصة لتحديد المشكلة وعلاج اسبابها . هذا يتطلب تعاون الجهات الحكومية، ومشاركة المجتمع ومؤسساته، وغرس وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية في الإدارة والمجتمع والاستفادة من التجارب الدولية.

وهناك نوعان من الأطر البديلة التي هيمنت على البحث في الفساد. أولا، الاقتصادية ويرتبط هذا المنظور بتأثير المصلحة الذاتية العقلانية والكفاءة والهياكل التنظيمية الرسمية في شرح تطور الفساد. ويذهبون إلى القول بأن هذا النهج يوفر نتائج محدودة في مكافحة الفساد لأنها لا تشمل البنى المعيارية والمعرفية. في حين يركز الإطار الثاني على نطاق واسع على الثقافة والهياكل والإدراك.

مفهوم الفساد:(سعد العنزى :2002: ص2)

لم يعد الفساد أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد فحسب، وإنما يكاد يكون المشكلة الرئيسة على الإطلاق، بل وتحوّل إلى مشكلة حادة تعاني منها جميع الدول، ويمكن تعريف الفساد بالأتي:

الفساد لغةً هو في ''فسُّد'' أي ضد ''صلُّح'' وهو البطلان وبذلك فسُّد بمعنى بطُّل واضمحل(مروان:2018:ص2).

الفساد اصطلاحاً ليس هناك تعريف محدد للفساد، ولكن هناك اتجاهات مختلفة وآراء متباينة كون الفساد هو إساءة استخدام أو استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

أما الفساد من منظور اقتصادي فهو المشكلة التي تؤدي إلى تحقيق فوائد ومنافع غير مشروعة لبعضهم ويتحمل تكلفتها الباهظة المجتمع أكمله .

وقد عرّف قاموس العلوم الاجتماعية الأمريكي الفساد بأنه:"استغلال السُلطة للحصول على منفعة أو فائدة أو ربح لصالح فرد أو جماعة أو طبقة عن طريق انتهاك حُكم القانون أو الخروج على معايير السلوك ألقيمي الرفيع''.وعرّف البنك الدولي للفساد:بانه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص. ونجد هناك اتفاقاً دولياً على تعريف الفساد كماحددته منظمة الشفافية الدولية بأنه:عمل يتضمن إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته (الشطي، إسماعيل، وآخرون، 2004م ،ص384) . امّا بنك التنمية الآسيوي فقد عرف الفساد ، بانه: "السلوك الصادر عن الموظفين الرسميين في القطاعات العامة

تعريف الفساد الاداري : منظمة الشفافية الدولية تعرف الفساد الاداري بأنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتيةلنسه اوجماعته" (احمد:2014:ص:73)

والخاصة، بحيث يثرون أنفسهم بشكل غير لائق وغير قانوني و/أو الاشخاص القريبين منهم. أو إغراء الآخرين بعمل ذلك، وذلك عن طريق إستغلالهم لمناصبهم."

اسباب الفساد المالي :(بروش و دهيمي :2012:ص10)

لا يمكن معالجة الظواهر السالبة التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص اسبابها ومواقع ظهورها، وقد حدد البنك الدولي Word Bank مجموعة من الاسباب لظهور الفساد المالي والاداري ابرزها ما يأتي :

أ – تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد نفسها.

ب – وجود البيروقراطية في في مؤسسات الدولة .

ج –حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة علي مؤسسات الدولة .

د – ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .

هـ – توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد

مظاهر الفساد المالي :- (سعاد :2007 :ص7)

والتركيز على قانون إعادة المفصولين والمتضررين السياسيين كمظهر من مظاهر الفساد الإداري والمالي في العراق . إن مسألة الفساد ومنها الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن اطر البيت والحارة والدائرة والمجتمع ...) إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبصار) . يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين في عدم الولوج إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران لذا لانجد إن من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا لها بسبب عاطفي أو هدى نفس قد يزول في لحظة .

ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لأرتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية (العنزي:2002: ص2):-

1. الرشوة Bribry:

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

2. المحسوبية Nepotism:

أي امرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

3. المحاباة Favoritismأي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

4. **الوساطة :**أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ .

5. **الابتزاز والتزوير** Black Mailing**:**لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

6. **نهب المال العام** Embezzlement**:**والسوق السوداء والتهريب بأستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية .

7. **فساد** يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي.

8. **الفساد في بيئة المجتمع** / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً .

9. **التباطؤ** في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية .

المبحث الرابع : أساليب معالجة البيانات وتحليلها

مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة هو بنك امدرمان الوطني / الرئاسة .ومفردات المجتمع هم جميع العاملين بالبنك وعددهم (50) عامل , تم اختيار عينة عشوائية بمقدار (50%) من مجموع مفردات مجتمع الدراسة .

منهج التحليل :

تم معالجت البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences – SPSS) ، حيث عولجت البيانات بما يلي :

1. ترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة ، حتى لا يحدث خلط في دلالة الرموز المعطاة ، وتسجيل كل متغير والرمز الذي أعطى له في قائمة ، لكي يتم الرجوع إليها عند الحاجة .
2. إدخال بيانات استمارات الاستبيان المصححة مسبقا إلى الحاسب الآلي ، وذلك بعد ترقيمها حتى يمكن الرجوع إليها للتأكد من بياناتها عند الحاجة لذلك .

3. تحديد طول مقياس ليكرت الخماسي حيث توجد خمس إجابات ونعطي كل إجابة وزن محدد كما هو مبين بعد كل إجابة (أوافق بشدة (5) – أوافق (4) – محايد (3) – لا أوافق (2) – لا أوافق بشدة (1)) .
4. لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها ، استخدم الباحث نوعين من الأساليب الإحصائية ، وهي :

1/ أساليب التحليل الوصفي للبيانات:التوزيعات التكرارية ، ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، حيث تم استخدام :

التوزيعات التكرارية:تحديد عدد التكرارات والنسبة المئوية للتكرارات للإجابات ، منسوبا إلى إجمالي التكرارات ، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة وبيان ، وذلك للمتغيرات الديمغرافية .

أ- **المتوسط الحسابي المرجح** : يستخدم لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين حول كل فقرة من فقرات مقياس ليكرت ، (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة) ، وذلك لمعرفة اتجاه آراء المبحوثين ، ويعتبر مقياس ليكرت لقياس إتجاهات الرأي من أفضل أساليب قياس الإتجاهات ، ويستخدم عادة عند ما يأخذ المتغير قيماً تختلف من حيث أهميتها ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي :

الوسط المرجح	الاجابة	اتجاه الرأي
1.8 – 1	لا أوافق بشدة	متدني جداً
2.6 – 1.8	لا أوافق	متدني
3.4 – 2.6	محايد	متوسط
4.2 – 3.4	أوافق	مرتفع
5 – 4.2	أوافق بشدة	مرتفع جداً

ب- الانحراف المعياري:لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي ، وكلما كان الانحراف صغيراً ، كان معناه أن القيم متجمعة حول متوسطها الحسابي ، وبالتالي فإن قيمة المتوسط تمثل إجمالي الإجابات تمثيلا صادقا .

2/ أساليب التحليل الاستنتاجي للبيانات:

سوف نستخدم فقط إختبار T للعينة الواحدة (بما أن حجم العينة 25 مفردة وهي أقل من 30 فإننا بحاجة لإختبار تبيعية البيانات للتوزيع الطبيعي) وسوف نستخدم كلومقروف_سميرنوف وإختبار شابيرو_ويلك وذلك حتى يتسنى لنا معرفة هل البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي أم لا . ومن المعلوم أن استخدام اختبار T للعينة الواحدة يستخدم فقط مع البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي (الإحصاء المعلمي) .

ويستخدم هذا الإختبار لتحديد مدى جوهرية الاختلافات بين إجابات المبحوثين حول محاور مدى دور الآليات المحاسبية لحكومة الشركات في الحد من الفساد المالي . والقيمة التي سوف نقارنة بها (4) لأن اي متوسط مرجح أكبر منها يعني ذلك أنه يمكن القول بصحة الفرضية بالنسبة للمجتمع وسوف تختبر الفرضيتين وهو إختبار من طرف واحد :

H0 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسطين . $(H_0: \mu = 4)$

H1: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسطين . $(H_1: \mu > 4)$

حيث إن (μ) تعبر عن متوسط مجتمع الفروق ، ويعبر عنه بالقيمة (4) عن المتوسط الحسابي المعياري لدرجات المقياس.

أولاً : بعض خصائص المبحوثين :

من خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الجزء الأول من استمارة الاستبيان ، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص مجتمع الدراسة ، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والمهنية والخبرات ، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغيرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق ، وكذلك قد يؤثر تغيرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة واتخذت نتيجة هذه الدراسة كمحك لنتائجها.

والآتي التوزيعات التكرارية لبعض هذه المتغيراتتم عرضها على الترتيب التالي: التخصص العلمي ، المؤهل العلمي ، المهل المهني ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة .

1. التخصص العلمي :

يوضح الجدول رقم (1) توزيع المستجيبين علي حسب التخصص العلمي .

الجدول رقم (1) توزيع المستجيبين علي حسب التخصص العلمي

المركز	العدد	النسبة %
محاسبة	11	%44
إدارة أعمال	5	%20
إقتصاد	3	%12
دراسات مالية ومصرفية	2	%8
نظم معلومات محاسبية	2	%8
آخرى	2	%8
المجمـوع	25	%100

بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (1) نجد أن 44% من المستجيبين تخصصهم محاسبة ، وأن 20% من المستجيبين تخصصهم إدارة أعمال ، 12% .

2. المؤهل العلمي :

يوضح الجدول رقم (2) بيانا بتوزيع المستجيبين علي حسب مؤهلهم العلمي :

جدول رقم (2) توزيع المستجيبين حسب مؤهلاتهم العلمية

النوع	العدد	النسبة %
بكالريوس	9	%36
ماجستير	9	%36
دبلوم عالي	3	%12
دكتوراة	2	%8
آخرى	2	%8
المجموع	25	%100

بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (2) نجد أن 36% من المستجيبين مؤهلهم العلمي بكالريوس و 36% من المستجيبين مهلهم العملمي ماجستير . و 12% منهم مؤهلهم دبلوم عالي ، و 8% منهم مؤهلهم كتوراة ، و 8% منهم مؤهلتهم آخرى .

3. المسمي الوظيفي :

يوضح الجدول رقم (3) توزيع المستجيبين حسب المسمى الوظيفي لهم :

جدول رقم (3) توزيع المستجيبين حسب الوظيفة

المسمى الوظيفي الحالي	العدد	النسبة%
محاسب	10	%40
مدير بنك	2	%8
مدير وحدة	4	%16
مراجع داخلي	3	%12
آخرى	6	%24
المجموع	25	% 100

نلاحظ أن 40% من المستجيبين يعملون كمحاسبين ، و16% من المستجيبين يعملون كمدراء وحدات ، و12% منهم مراجعين اخليين ، و8% منهم مدراء بنوك ، و24% منهم لهم وظائف آخرى .

4. سنوات الخبرة :

يوضح الجدول رقم (4) توزيع المستجيبين علي حسب سنوات الخبرة :

جدول رقم (4) توزيع المستجيبين حسب خبراتهم

المؤهل الأكاديمي	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	5	%20
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	8	%32
من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	3	%12
من 15 سنة وأقل من 20 سنة	3	%12
20 سنة فأكثر	6	%24
المجموع	25	% 100

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة 32% من المستجيبين سنوات خبراتهم بين 5 سنوات و 10 سنوات ، و20% من المستجيبين سنوات خبراتهم أقل من خمس سنوات ، و 12% من المستجيبين سنوات خبراتهم تتراوح بين 10 سنوات و15 سنة ، و 12% من المستجيبين سنوات خبراتهم ، و24% منهم سنوات خبراتهم أكثر من 20 سنة .

وخلاصة يمكن القول أن مجتمع الدراسة تغلب عليه الصفات الآتية:

1. نسبة 64% من المستجيبين تخصصهم محاسبة وإدارة أعمال .
2. نسبة 72% من المستجيبين من حملة البكالريوس والماجستير .
3. نسبة 68% من المستجيبين مسماهم الوظيفي محاسبين ومراجعين داخلين ومدراء وحدات.
4. نسبة 64% من المستجيبين سنوات خبراتهم أقل من 15 سنة .

ثانياً : تحليل اتجاه الرأي للعبارات والمحاور :

جدول(5) الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي .

العبـــارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1. إلتزام المراجعين الداخلين بمعايير السلوك المهني يساهم في الحد من الفساد المالي .	4.52	0.51	مرتفعة جداً	1
2. تؤدي زيادة التفاعل الجيد بين إدارة المراجع الداخلي وأطراف حوكمة الشركات	4.28	0.614	مرتفعة	3

العبـــارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
إلي الحد من الفساد المالي			جداً	
3. قيام المراجعين الداخلين بتقديم وضبط الأداء المالي بالمنشأة يسهم في الحد من الفساد المالي	4.36	0.569	مرتفعة جداً	2
4. يسهم مشاركة المراجع الداخلي في تصميم إجراءات وسياسات الشركة في الحد من الفساد المالي	4.28	0.678	مرتفعة جداً	4
5. يسهم الإهتمام بتنفيذ معايير جودة الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي	4.28	0.678	مرتفعة جداً	4
الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي .	4.344	0.381	مرتفعة جداً	

جدول (6) :الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية والحد من الفساد .

العبـــارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1. يسهم التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية في الحد من الفساد المالي .	4.46	1.004	مرتفع جداً	1
2. استخدام سياسات وإجراءات للرقابة النوعية علي جودة أعمال المراجعة يسهم في الحد من الفساد المالي .	4.29	0.69	مرتفع جداً	2
3. تصميم المراجع الخارجي لبرامج إكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية بصورة ملائمة يسهم في الحد من الفساد المالي .	4.17	0.565	مرتفع	4
4. يسهم تحديد مستوى الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية بواسطة المراجع الخارجي في الحد من الفساد المالي .	4.08	0.717	مرتفع	5
5. يسهم استخدام المراجع الخارجي للإجراءات التحليلية لإنجاز عملية المراجعة في الحد من الفساد المالي .	4.25	0.794	مرتفع جداً	3
الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية والحد من الفساد المالي .	4.25	0.43	مرتفعة جداً	

جدول(7): الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والحد من الفساد المالي .

العبـــارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1. إشراف لجان المراجعة علي إلتزام المنشأة باللوائح والقوانين يسهم في الحد من الفساد المالي .	4.25	0.532	مرتفع جداً	4
2. يسهم أعضاء لجنة المراجعة بخبرتهم في مجال المحاسبة و المراجعة في الحد من الفساد المالي .	4.33	0.565	مرتفع جداً	2
3. دورية إجتماعات لجان المراجعة تسهم في الحد من الفساد المالي .	4.48	0.511	مرتفع جداً	1
4. قيام لجان المراجعة بالتقييم والفحص المستمر يسهم في الحد من الفساد المالي .	4.17	0.637	مرتفع	5
5. تطبيق إجراءات رقابية علي أعمال المؤسسة من قبل لجان المراجعة يسهم في الحد من الفساد المالي	4.29	0.690	مرتفع جداً	3
الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والحد من الفساد المالي .	4.30	0.348	مرتفع جداً	

ثالثاً : إختبار الفرضيات :

سوف نستخدم فقط إختبار T للعينة الواحدة وذلك لتحديد مدى جوهرية الاختلافات بين إجابات المبحوثين حول محاور مدى دور مناهج واساليب التعليم الفني و التدريب المهني في تنمية المجتمعات . والقيمة التي سوف نقارنة بها (4) لأن اي متوسط مرجح أكبر منها يعني ذلك الفرضية صحيحة بالنسبة للمجتمع وسوف تختبر الفرضيتين وهو إختبار من طرف واحد :

H_0 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسطين . $(H_0: \mu = 4)$

H_1 : يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسطين . $(H_1: \mu > 4)$

حيث إن (μ) تعبر عن متوسط مجتمع الفروق ، ويعبر(4) عن المتوسط الحسابي المعياري لدرجات المقياس.

قاعدة إتخاذ القرار : إذا كانت القيمة الإحتمالية (P-Value) المحسوبة بواسط البرنامج (SPSS) أصغر من مستوى المعنوية (SignificanceLevel) وسوف ناخذها القيمة (0.01) وذلك يعني أن مستوى الثقة في القرار 99% . القرار رفض فرض

العدم . أما إذا كانت القيمة الإحتمالية المحسوبة بواسط البرنامج (SPSS) أكبر من مستوى المعنوية (0.01) . القرار قبول فرض العدم .

إختبار تبعيت البيانات للتوزيع الطبيعي :

إختبار T للعينة الواحدة والذي نحن بصدد تطبيقة علي البيانات يعتبر من الإخختبارات المعلمية وذلك لأن إستخامه فقط مع البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي ، ومن المعلوم إذا كانت العينة أكبر من 30 مفردة فهي ليست بحاجة لإختبارها أنها تتبع التوزيع الطبيعي ، وفي دراستنا هذه حجم العينة 25 مفرة وهي أقل من 30 مفردة ولهذا وجب إختبار هذه البيانات أنها تتبع للتوزيع الطبيعي أم لا . وسوف نختبر فرضيتين هما :

H_0 : البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي .

H_1: البيانات لا تتبع للتوزيع الطبيعي .

وسوف نستخدم إختباران هما إختبار كلوموقروف_سميرنوف وإختبار شابيرو_ويلك لإختبار تبيعية البيانات للتوزيع الطبيعي .

جدولرقم (8) إختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الفرضية الأولى	.153	24	.155	.934	24	.119
الفرضية الثانية	.197	24	.016	.923	24	.067
الفرضية الثالثة	.182	24	.039	.889	24	.013

a. Lilliefors Significance Correction

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (P-Value) إختبار كلوموقروف_سميرنوف وإختبار شابيرو_ويلك للفرضية الأولى علي الترتيب هي (0.155) و (0.119) وهما أكبر من مستوى المعنوية (0.01) لذا سوف يكون القرار هو قبول فرض العدم (H_0) لذا يمكننا القول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومن الممكن إجراء إختبار T للعينة الواحدة .

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن القيمة الإحتمالية P–Value) لإختباركلوموقروف–سميرنوف وإختبار شابيرو–ويلك للفرضية الثانية علي الترتيب هي (0.016) و (0.067) وهما أكبر من مستوى المعنوية (0.01) لذا سوف يكون القرار هو قبول فرض العدم (H_0) لذا يمكننا القول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومن الممكن إجراء إختبار T للعينة الواحدة .

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن القيمة الإحتمالية P–Value) لإختبار كلوموقروف–سميرنوف وإختبار شابيرو–ويلك للفرضية الثالثة علي الترتيب هي (0.039) و (0.13) وهما أكبر من مستوى المعنوية (0.01) لذا سوف يكون القرار هو قبول فرض العدم (H_0) لذا يمكننا القول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومن الممكن إجراء إختبار T للعينة الواحدة .

1. الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي .

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي . $(H_0: \mu = 4)$

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي . $(H_1: \mu > 4)$

جدول رقم (9) إختبار T للعينة الواحدة

One–Sample Test

	Test Value = 4					
	t	df	Sig. (2–tailed)	Mean Difference	99% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الأولى	4.516	24	.000	.34400	.1309	.5571

من خلال جدول رقم (9) One Sample T Test نلاحظ أن القيمة الإحتمالية للإختبار (P-Value) (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (Significance Level) (0.01) لذلك تكون قاعدة القرار هي رفض فرض العدم (H_0) ، وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي .

2. الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية والحد من الفساد المالي .

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية والحد من الفساد المالي. $(H_0: \mu = 4)$

H_1 :توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية والحد من الفساد المالي. المجتمع . $(H_1: \mu > 4)$

جدول رقم **(10)** إختبار **T** للعينة الواحدة

One-Sample Test

	Test Value = 4					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	99% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثانية	2.846	23	.009	.25000	.0034	.4966

من خلال جدول رقم () One Sample T Test نلاحظ أن القيمة الإحتمالية للإختبار (P-Value) (0.009) وهي أصغر من مستوى المعنوية (Significance Level) (0.01) لذلك تكون قاعدة القرار هي رفض فرض العدم (H_0) ، وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية والحد من الفساد المالي .

3. الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والحد من الفساد المالي .

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والحد من الفساد المالي. $(H_0: \mu = 4)$

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والحد من الفساد المالي. $(H_1: \mu > 4)$

جدول رقم **(11)** إختبار T للعينة الواحدة

One-Sample Test

	Test Value = 4					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	99% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثالثة	4.247	23	.000	.30208	.1024	.5018

من خلال جدول رقم () One Sample T Test نلاحظ أن القيمة الإحتمالية للإختبار (P-Value) (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (Significance Level) (0.01) لذلك تكون قاعدة القرار هي رفض فرض العدم (H_0) ، وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والحد من الفساد المالي .

الخاتمة :

اولا : نتائج البحث :

من خلال المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات والفساد المالي و كذلك اليات الحوكمة التي اثبتت من خلال الدراسة الميدانية ان لها دور في مكافحة الفساد المالي ، علية توصل الباحث الي عدة نتائج يمكن ايجازها في الاتي :

1. ان مبادئ و اليات حوكمة الشركات لها دور فعال ومؤثر في الحد من الفساد المالي .
2. حوكمة الشركات نظام تعتمده الشركات من اجل ضمان الادارة السليمة لأصولها ومواردها والمحافظة على حقوق كل من لهم علاقة معها من خلال اعطاء مجلس الادارة مسؤوليات وصلاحيات تساعده على المحافظة على حقوق اصحاب المصالح.
3. تقع المراجعة الداخلية ضمن هيكل تنظيمي يسمح بأداء مهامه بالشكل المناسب مما يحد من الفساد المالي.
4. يمتلك المراجع الخارجي مؤهلات علمية وكفاءة مهنية عالية تساعده في اتمام مهمته مما يحد من يحد من الفساد المالي.
5. تفهم لجنة المراجعة مسؤوليات وواجبات الادارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية عند اعداد التقارير المالية مما يحد من الفساد المالي

ثانيا : توصيات البحث :

1. العمل على بث الوعي الكافي حول الفساد المالي من اجل بيان اضرارها ثم الحد منه ومحاربته بالوسائل الصحيحة.
2. ضرورة تفعيل اليات الحوكمة على ان تتضمن فرض عقوبات على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات ممارسات الفساد المالي ذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات وبغرض توفير الشفافية والموضوعية.
3. ضرورة تركيز الجهات المستقلة عن مهنتي المحاسب والمراجعة على ايجاد الاليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الاخلاقي لهذه المهنة للحد من ممارسات الفساد المالي.
4. التزام الادارة بالاخلاق والابتعاد عن كل ما يؤدي الى التضليل وانتهك حقوق الغير.

قائمة المراجع :

1. احمد يوسف دودين ،اهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد–جامعة الزرقاء–مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية– المجلد الخامس عشر العدد الثالث –الاردن – 2015م
2. براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات . دراسة حالة مؤسسة المحركات بولاية قسطنطينية، (الجزائر: جامعة قسطنطينية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، 2014م.
3. بروش زين الدين و ديهمي جابر – دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري – جامعة فرحات عباس –سطيف –2012م.
4. بهاء الدين سمير علام ، اثر الاليات الداخلية لحوكمة الشركات على الاداء المالى للشركات المصرية– دراسة تطبيقية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2009م
5. بوطلاعة محمد، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، (الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة، كلية التلعوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول أثر حوكمة الشركات في شفافية الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي 6 – 7 مايو 2012م
6. جنة ادم اسحاق حران، نظام الرقابة الداخلية واثره فى حوكمة الشركات ، دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للاوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا ،كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتورة فى المحاسبة غير منشورة ، 2014م).
7. خالد أمين عبدالله، التدقيق والرقابة في البنوك، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012م)
8. الخير علي محمد أحمد، آليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م).
9. زهاء ديوب, الحوكمه وفرص تطبيقها في المنظمات السورية, (دمشق: جامعة دمشق, كلية الإقتصاد, رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، 2010م
10. سعاد عبد الفتاح محمد – مجلة النزاهة – نشرة دورية – العدد 3 –2007م.
11. سعد العنزي – وجهة نظر تحليلية في الفساد – مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية – العدد السادس– السنة الثانية – 2002 م.
12. طارقعبدالعال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجاربتطبيقات الحوكمة في المصارف، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
13. عرفان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، (بيروت: إتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع، 2007م

14. عفت أبوبكر محمد الصاوي، دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

15. فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال الحوكمة لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة– دراسة حالة لبعض المؤسسات الصناعية، (الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، 2011م.

16. فهد محمد الرقيب، حوكمة الشركات بين النظرية و التطبيق، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 2010م.

17. فهيم سلطان محمد الحاج ، آليات حوكمة الاشركات ودورها فى تضييق فجوة التوقعات فى المراجعة دراسة ميدانية على شركات المساهمة العامة اليمنية، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتورة فى المحاسبة غير منشورة،2013م)

18. محمد العماد سعد أسعد، أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والقانون الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م .

19. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها ، (طرابلس: جامعة جنان، المؤتمر العلمى الدولى، عولمة الادارة في عصر المعرفة، (15- 17 ديسمبر 2012م.

20. مروان ابو هلال –دور حوكمة الشركات في من الفساد المالي والاداري – مجلة الادارة والاعمال –فلسطين –2018م.

21. هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (الجزائر: جامعة العربى ين مهيدي ام البواقى، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير رسالة مجاستير غير منشورة في المحاسبة، 2010م),

22. ياسر عبدالله أحمد، دورآليات حوكمة مهنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح– دراسة حالة المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م).

1. Habbas, mory**," The Effectiveness Of Corporate Governance And 7/External Audit on Constraining Earnings Management Practice in UK",** Durham university , England , faculty of social sciences and health , economics, finance and business , school of , doctor of philosophy,2010
2. Shaqqour, Omar Fareed ," The Corporate Governance Mechanisms and the Internal Audit Quality ", International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR) Volume 5, Issue2, February 2017